

Distr.: General
14 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا

خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث

المعني بأقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء ورؤساء وفود أقل
البلدان نموا خلال المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة المعقودة في
٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) مادو رامان أشاريا

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا

نيويورك، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

نحن وزراء ورؤساء وفود أقل البلدان نموا وقد اجتمعنا في نيويورك في
٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ خلال المناقشة العامة التي جرت أثناء الدورة الرابعة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٩،

وإذ نشير إلى إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل
البلدان نمواً وإلى نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي الشامل لمتصف
المدة لتنفيذ برنامج العمل،

وإذ نؤكد مجدداً الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي
والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٩ بشأن موضوع "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق
عليها دولياً في ما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"،

وإذ نذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/
يوليه ٢٠٠٩ بشأن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ نذكر أيضاً بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية
والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/
يونيه ٢٠٠٩ التي أقر فيها بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته البلدان النامية
في السنوات الأخيرة تهدده الأزمة الاقتصادية العالمية مما يستدعي تزويدها بالمزيد من الدعم،

وإذ نخطط علماً بإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ الذي أعيد فيه
التأكيد على ضرورة دعم أقل البلدان نمواً لإدماجها في نظام التجارة العالمي وتمويلها لأغراض
التنمية،

وإذ نخطط علماً أيضاً بالتقرير المرحلي السنوي للأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل،

وإذ نذكر بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ الداعي إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نمواً على مستوى رفيع عام ٢٠١١ لإجراء تقييم شامل لمدى تنفيذ برنامج العمل واعتماد شراكة مجددة بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية،

نعمد الإعلان التالي:

١ - **نخطط علمياً** بالتقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١٠-٢٠١٥ كما يتبين من تحسُّن أدائها من حيث النمو والتقدم الاجتماعي، فضلاً عن شطب أسماء عدد من البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً؛

٢ - **لا نزال قلقين**، مع ذلك، من التقدم المتفاوت وغير الكافي المحرز في تنفيذ برنامج العمل في وقت بدأ فيه المجتمع الدولي بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيجري تقييماً شاملاً لمدى تنفيذه، ويؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة مواطن الضعف في تنفيذه ومعالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش الذي لا يزال يعاني منه العديد من أقل البلدان نمواً، وذلك من خلال إبداء التزام قوي بمقاصد برنامج العمل وأهدافه وغاياته؛

٣ - **نعرب أيضاً** عن قلقنا من التداعيات الخطيرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على أقل البلدان نمواً التي تعاني منها أكثر من سائر البلدان، ونذكر أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته السنين الأخيرة وخاصةً في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، هو مهدد الآن في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً؛

٤ - **نعرب عن قلقنا كذلك** من أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وهذا أمر يشغل بالنا منذ فترة طويلة، يتزايد بوتيرة سريعة ومخيفة بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية، مما يهدد عدداً متزايداً من الناس بسوء التغذية، ولا سيما الأطفال والنساء، ونسلم بأن هناك صلات مهمة بين مسائل التنمية والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين؛

٥ - **ندرك** أن أزمة الغذاء العالمية لا تزال تؤثر سلباً في أسباب الرزق وفي حالة السكان الاقتصادية العامة في أقل البلدان نمواً، مما يؤدي إلى وقوعهم في براثن الفقر المدقع والجوع. ونؤكد على الحاجة إلى بذل جهود عاجلة ومتضافرة لضمان اتخاذ تدابير إغاثة فورية لمد المعوزين بالغذاء، وتدابير مستدامة طويلة الأمد من أجل ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أقل البلدان نمواً،

٦ - **خُيِّطَ علماً بالتدابير التي اتخذتها أقل البلدان نمواً لتخفيف آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاداتها، ونذكر أن أقل البلدان نمواً تفتقر إلى القدرة على تحقيق ذلك؛**

٧ - **نقر في هذا السياق بالجهود المبذولة عالمياً لتثبيت الاقتصاد العالمي بما في ذلك التدابير التي اتخذها منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون والجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة والنامية على صعيد فردي؛**

٨ - **خُيِّطَ علماً بالخطة العالمية للإنعاش والإصلاح التي اعتمدها مجموعة البلدان العشرين خلال مؤتمر القمة الذي عقده في لندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ونقدر التزامها بتوفير برنامج إضافي من الدعم المالي تبلغ قيمته ١,١ تريليون دولار، يهدف إلى تنشيط الاقتصاد العالمي. وسيوضع جزء كبير من هذه الأموال بتصرف الأسواق الناشئة والبلدان النامية، في حين ستخصص حصة محدودة من هذه الموارد (٥٠ بليون دولار) للبلدان المنخفضة الدخل تحديداً. وندعو مجموعة البلدان العشرين إلى أن تواصل النظر في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. كما نهيئ ببلدان المجموعة بأسرها أن تفي بالتزاماتها وترصد تنفيذها. وإذ ننوه بالقرارات التي اتخذتها هذه المجموعة، فإننا عاقدون العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة ودورها الأعضاء في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك دورها التنسيق؛**

٩ - **لا تزال قلقين من ضالة الموارد التي يخصصها المجتمع الدولي لأقل البلدان نمواً مقارنة بالتداعيات الضخمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وباحتياجات أقل البلدان نمواً في الأحوال لمواجهة هذه الهزة الخارجية التي ترتبت عليها آثار سلبية؛**

١٠ - **إننا، في هذا السياق، نحث المجتمع الدولي والشركاء في التنمية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة مساندتها لأقل البلدان نمواً من خلال زيادة الدعم المالي والتقني لتمكينها من مواجهة الهزات الخارجية المتعددة وفي تخفيف أثر الأزمة على شرائح سكانها الأكثر ضعفاً؛**

١١ - **ندرك أهمية التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان التي تعاني من آثار سلبية جسيمة بفعل تبعات الأزمة المالية على تحويلات المهاجرين. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة حكومة بنن إلى وضع برنامج تجريبي يقضي بإنشاء مرصد دولي لتحويلات المهاجرين وفقاً لإعلان المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعني بتحسين أثر التحويلات في التنمية، الذي عقد في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كوتونو، ونطلب من مكتب التنسيق ومن السفراء في نيويورك القيام في**

أقرب وقت ممكن باحتتام المفاوضات المتعلقة بمذكرة التفاهم المقترحة التي نوقشت في اجتماع الفريق العامل المعني بالتحويلات المالية وذلك بالتشاور مع أقل البلدان نمواً؛

١٢ - **نُحِت أيضاً** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر الشركاء في التنمية، القيام، بفعل الأزمة العالمية، بزيادة ما تقدمه من مساعدة لأقل البلدان نمواً لتحويل أهداف برنامج العمل وغاياته إلى إجراءات ملموسة تتواءم مع أولوياتها الإنمائية الوطنية، وحسب الاقتضاء، على التعاون مع المنظمات الإنمائية وآليات المتابعة الوطنية المعنية ودعمها، ولا سيما في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

١٣ - **نكرر** دعوتنا إلى جميع الشركاء في التنمية والتجارة ليدعموا تنفيذ الاستراتيجية الانتقالية في البلدان التي تشطب أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، ولتجنبوا إجراء أي تخفيضات مفاجئة سواء في المساعدة الإنمائية الرسمية أو في المساعدة التقنية المقدمة لها، ولينظروا في تقديمهم لتلك البلدان أفضليات تجارية كانت متاحة لها سابقاً أو ينظروا في تخفيضها تدريجياً، ونحثهم على تأجيل الإطار الزمني الذي سبق أن حدد لشطب أسماء البلدان من القائمة المذكورة وفقاً لهدف عام ٢٠١٥ المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **ندرك** المعوقات والمشاكل الجغرافية التي تواجهها، دون سواها، البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً التي ما زالت تعاني من ارتفاع تكاليف النقل تضاف إليه رداءة المرافق المستخدمة للمرور العابر والسياسات المعتمدة في هذا المجال والعدد الإضافي من النقاط الحدودية التي يلزم عبورها، وفي هذا الصدد ناشد المجتمع الدولي صب مزيد من الجهود لمساعدة هذه البلدان على تلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة بما يتفق وأهداف برنامج عمل بروكسل؛

١٥ - **نعيد التأكيد** على ما لدى البلدان التي انتهى فيها النزاع من احتياجات خاصة وعلى ما تواجهها من تحديات خاصة. وفي هذا الصدد، نُحِت المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية هذه الاحتياجات ومواجهة هذه التحديات واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة في مجالات المساعدة المالية والدعم التقني وتطوير البنى التحتية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومساعدة هذه البلدان على الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛

١٦ - **نشدد** على ضرورة أن تظل التنمية محور الاهتمام في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، ونحث المجتمع الدولي على مراعاة مصالح أقل البلدان نمواً والصعوبات

التي تواجهها لإدماجها على نحو فعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف، إذ إن فئة البلدان هذه هي الفئة الأضعف في مجتمع الأمم المتحدة؛

١٧ - ندعو، في هذا السياق، إلى الخروج من جولة الدوحة عما قريب بنتائج طموحة ومثمرة ومتوازنة، تزيد إمكانيات النفاذ إلى الأسواق، وترفع مستوى التدفقات التجارية وتركز على احتياجات أقل البلدان نمواً وتشدد على أهمية الالتزام بتزويد أقل البلدان نمواً بفرص النفاذ إلى الأسواق دون رسوم جمركية وخارج نظام الحصص، على النحو المتفق عليه في إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية؛ وتفعيل مبدأ معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية؛ والعمل، بموازاة ذلك، على إلغاء جميع أشكال الإعانات التي تقدم في إطار التصدير وفرض ضوابط على جميع التدابير المماثلة الأثر المعتمدة في التصدير؛ وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي الذي يشوه التبادل التجاري، وفقاً لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري؛ والوفاء بالتعهدات القائمة المتعلقة بمبادرة المعونة لصالح التجارة؛

١٨ - نحث البلدان المتقدمة على أن تتيح فرصاً دائمة لوصول جميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً كافة إلى أسواقها مباشرة وبشكل مضمون ودون فرض رسوم جمركية وخارج نظام الحصص مع تطبيق قواعد المنشأ بصورة مبسطة وشفافة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وذلك تيسيراً للتصدير من أقل البلدان نمواً، ونحث البلدان النامية التي بوسعها القيام بذلك على أن تحذو الحذو بنفسه؛

١٩ - نحث المجتمع الدولي على مساعدة أقل البلدان نمواً على تنويع قاعدتها الاقتصادية عبر تنمية قدراتها الإنتاجية للاستفادة بالكامل من العولمة والتكامل العالمي وذلك كجزء من الجهود المبذولة لكفالة استفادة الفقراء في أقل البلدان نمواً من الفرص التي تتيحها العولمة، وعلى إدارة المخاطر المتصلة بانعدام الأمن والاستبعاد؛

٢٠ - ندعو الشركاء في التنمية إلى الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً في مجال القدرة التجارية، وذلك عن طريق زيادة مساهماتها إلى حد كبير في الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل المحسن للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً؛

٢١ - نشدد على الحاجة الملحة إلى تفعيل مبادرة المعونة لصالح التجارة عن طريق توفير أموال إضافية كافية وغير مشروطة، وقابلة للاستئناف، لا بد أن تتيح في المقام الأول مؤازرة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للتصدي للمعوقات التي تواجهها في مجال العرض، وتنويع اقتصادها، وتعزيز القيمة المضافة وتحسين قدراتها البشرية والمؤسسية وفي مجال البنية التحتية؛

٢٢ - ندرك أن لتغير المناخ آثارا شديدة الوطأة على حياة ملايين الفقراء من سكان أقل البلدان نمواً، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية المنخفضة عن مستوى سطح البحر، وعلى أسباب رزقهم. ونرحب باعتماد خطة عمل بالي باعتبارها إطارا تعاونيا طويل الأجل لاضطلاع بعمليات التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها والتمويل ونقل التكنولوجيا؛

٢٣ - نعرب عن قلقنا الشديد من انعدام التقدم في المفاوضات الجارية حاليا بشأن تغير المناخ، ونحث البلدان المتقدمة على الالتزام بزيادة تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وندعو أيضا البلدان المتقدمة على زيادة الدعم المالي والتكنولوجي الذي تقدمه من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ وتيسير نقل التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام الداعية إلى عقد مؤتمر قمة معني بتغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك، نأمل أن يؤدي إلى شحذ الإرادة السياسية في البلدان كافة للخروج في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ والتي ستجرى في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر بنتائج مثمرة مع أخذ جميع شواغل أقل البلدان نمواً في عين الاعتبار؛

٢٤ - نعيد التأكيد على ما قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٢٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ القاضي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً عام ٢٠١١ على أعلى المستويات السياسية؛

٢٥ - نشدد على أن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً يجب أن يعزز الإجراءات المتضافرة المتخذة عالميا دعماً لأقل البلدان نمواً؛

٢٦ - نخيط علماً بالتقدم المحرز في الإعداد للمؤتمر على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، ونشني على مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية وغيرها من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، لما بذلته من جهود؛

٢٧ - نرحب مع التقدير بعرض حكومة تركيا استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد عام ٢٠١١؛

٢٨ - نحث لجان الأمم المتحدة الإقليمية وتحديد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تكثيف الجهود الرامية إلى إعداد استعراضات إقليمية بالتعاون مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومكتب الممثل السامي لتزويد أقل البلدان نمواً بالدعم اللازم لإعداد الاستعراضات القطرية.